المصـــــدر : اليوم
التـــاريخ : 27-03-2007 العـــدد : 12338
الصفحـات : 19 المسلسل : 116

ملف صحفي

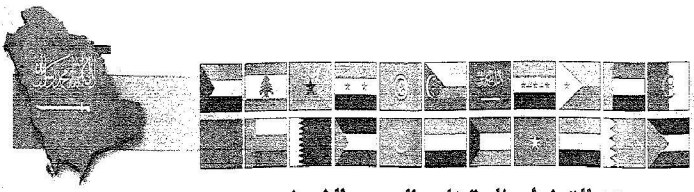

تنطلق غدا برئاسة خادم الحرمين الشريفين

قمة الرياض أمام قرارات تاريخية جوهرها الأرض مقابل السلام

بعثة اليوم - الرياض - محمد اسماعيل، سعد السريع، سلمان العقيلي

في ختام اعمالهم امس رفع وزراء الخارجية الى الملوك والرؤساء العرب مشاريع القرارات المؤملة موافقتهم عليها في ختام اجتماعات القمة العربية الـ 19 التي ستبدأ اعمالها غدا الاربعاء برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله ومشاركة الملوك والرؤساء والأمراء قادة الدول العربية الذين بدأوا الوصول الى الرياض أمس.

وتؤكد مشاريع القرارات على ان السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة لن يتحقق الا بانسحاب اسرائيل الكامل من الاراضي العربية المحتلة الى خط الرابع من يونيو 1967 وقيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة في الضفة الغربية وقطاع غزة وعاصمتها القدس الشرقية والتوصل الى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يتفق عليه وفقا للمبادرة العربية للسلام.

المصـــــدر : اليوم
التـــاريخ : 27-03-2007 العـــدد : 12338
الصفحـات : 19 المسلسل : 116

جاء في مشـاريع القرارات ان تحقيقا للسلام يجب ان يتم عبر مفاوضات مباشرة بين الاطراف على اساس المرجعيات المتفق عليها لعملية السلام و المتمثلة في قرارات الشرعية الدولية ومرجعية مدريد ومبدأ الارض مقابل السلام والمتمثلة في قرارات الشرعية الدولية ومرجعية مدريد ومبدأ الارض مقابل السلام وعدم جواز اكتساب الاراضي بالقوة وعلى ضوء مبادرة السلام العربية وخطة خارطة الطريق ورفض الحلول الجزئية والاجراءات الاسرائيلية أحادية الجانب التي تقوم بها اسرائيل أو تعتـزم القيـام بهـا فـي الاراضي المحتلـة بما فيها القـدس المحتلة ورفض الطرح الاسـرائيلي الخاص بإنشـاء دولة فلسـطينية بحدود مؤقتة . وتؤكد ايضا على قـرار مجلس الجامعة على المسـتوى الـوزاري في دورتـه غير العاديـة في 12 نوفمبر 2006 بكسر الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني فورا واتخاذ اجراءات وآليات كفيلة بتحقيق ذلك.

وتدعو مشـاريع القرارات مجلس الامن الدولـي الـى النظر فـي تسـوية الصراع العربـي الاسـرائيلي وفـق مرجعيـات عملية السـلام وقرارات مجلس الامن ذات الصلة ومبدأ الارض مقابل السـلام وذلك عن خـلال اقـرار آليـات فعالـة ومحددة لاسـتئناف سـريع للمفاوضات المباشـرة بين الاطراف مع اشـراف كامـل للمجلس على هذه المفاوضـات وتحديد اطار زمني لانتهائهـا. والاتفـاق علـى الضمانـات الدوليـة الخاصة بالتنفيـذ ودعوة اللجنة الرباعية الدوليـة الى اتخاذ خطوات جادة والنهوض بمسـؤولياتها في العمل على تحقيـق السـلام العـادل والشـامل في المنطقة على اساس مبادرة السلام العربية وخطـة خارطة الطريـق والتأكيد على ان أي اجـراء مـن اي طرف يجـب ان يكون في سـياق الخطط والإجراءات السياسية الاسـرائيلية الهادفـة الى ضـم وتهويد مدينـة القـدس وعـدم شـرعية الاعمال الاسـرائيلية والتمسـك بإقامـة الدولـة المسـتقلة على كامل الاراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

كما أدان العدوان الاسرائيلي المتواصل على المسـجد الاقصى والمقدسـات الدينية والاسـلامية والمسـيحية وكذا الاجراءات الاسـرائيلية لهدم تـل المغاربة الملاصق للسـور الغربي للمسـجد واقامـة الانفاق اسـفله وحوله وتحميل اسرائيل مسؤولية كامـل الاعتـداءات الخطيـرة والتحذير من المسـاس به كرمز ديني مقدس لدى المسلمين في العالم.

كمـا طالـب مجلـس الامـن والرباعية الدوليـة تحمـل المسـؤولية والضغط على اسرائيل لوقف انتهاكاتها الخطيرة ضد الاقصى والزامها بتنفيذ قرارات الشرعية والاتفاقـات الدوليـة الخاصـة بأماكـن العبادة. و أدان مشـروع اقامة المترو الذي يهدف الى ربـط القدس الغربية بمناطق مـن الضفة الغربيـة المحتلة عبـر القدس الشرقية ودعوة الشـركتين الفرنسيتين للانسحاب فورا او اتخاذ الاجراءات اللازمة بحقهما فـي حالة عدم الانسـحاب ودعوة فرنسـا لاتخـاذ الموقـف اللازم فـي هذا المجال.

كما طالب المشـروع المنظمـات الدولية التصـدي لمخططـات اسـرائيل الهادفة الى بناء متحف علـى الارض المصادرة من مقبرة (مأمن الله) التي تضم الان القبور للشخصيات التاريخية ومطالبة اليونسكو بالعمل على وقـف هذا الانتهاك الخطير لاحد معالم التراث الانساني الاسلامي في مدينة القدس.

وطالـب المجلـس الامين العـام للامم المتحدة بـبـذل الجهود الحثيثـة واتخاذ كافـة الاجـراءات الازمـة للسـعي نحو الافراج العاجل وغير المشـروط عن النساء الفلسـطينيات الاسـيرات والاطفـال في السـجون الاسـرائيلية وتوفيـر الحماية الدولية لهم.

وأدان اسـتمرار اسـرائيل في التوسع فـي المسـتوطنات وادانة قـرار المحكمة العليـا الاسـرائيلية بتشـريع الاعـدام خـارج القانـون للفلسـطينيين واعتبـار ذلك انتهـاكا واضحا للاتفاقيـة الدولية ومطالبة العالم بعدم الاستجابة للمساعي الاسـرائيلية لاسـتقدام دفعـات جديدة من اليهـود لتعويض النقـص في اعداد المهاجرين الى اسرائيل.

دعم موازنة السلطة وصمود الشعب الفلسطيني

دعا مشـروع القرار المرفـوع الى القمة العربية الـدول العربية الـى تقديم دعم اضافـي لصندوقـي الاقصـى وانتفاضة القـدس بقيمـة 150 مليون دولار تسـدد وفقـا لنسـبة مسـاهمتها فـي ميزانية الامانـة وذلـك لدعم مـوارد الصندوقين وتمكينهمـا مـن مواصلـة مهامهما في الاراضي المحتلـة ولمواجهة حملة التهويد التي تتعرض لها مدينة القدس الشرقية والاخطار التي تهدد المسجد الاقصى.

كما دعـا المجتمـع الدولـي الى تحمل مسـؤولياته تجاه الشـعب الفلسـطيني لتمكينه من السـيطرة على كامل موارده الاقتصادية وممارسـة حقه فـي التنمية والالتـزام بمواصلـة تقديم المسـاعدات للشعب الفلسطيني وسلطته وعدم اللجوء الى فرض اي شـروط سياسية على الجانب الفلسطيني لتقديم المسـاعدات كما اكد على ضرورة قيام المجتمع الدولي بالضغط على اسـرائيل للالتزام بكل بنود اتفاقية المعابر الموقعة مع الجانب الفلسطيني في نوفمبر 2005 لضمـان حرية حركة الافراد والبضائـع فـي كافـة الاراضـي المحتلة وبينهـا وبـين محيطها العربـي واعادة فتح مطار غزة وبناء الميناء.

وطالب المجتمع الدولي بالزام اسرائيل بدفـع التعويضـات المسـتحقة للشـعب الفلسـطيني جـراء الخسـائر الناجمة عن العـدوان المتواصل والافـراج الفوري عن كافة عائدات الضرائب والرسوم الجمركية المستحقة للفلسطينيين.

كما أدان المجلس ما قامت به اسـرائيل من اجراءات تتعـارض مع قواعد القانون الدولي واحكام القانون الانسـاني وقيام الـدول العربيـة وخاصـة الاعضـاء فـي لجنة التـراث العالمـي بالاتصـال بالدول الاعضاء في اللجنة لحثها على عدم ادراج موقع القدس علـى القائمة الاسـرائيلية التمهيديـة فـي قائمـة التـراث العالمي لتعارضـه مع القانـون الدولـي وقرارات الشرعية الدولية وتشـكيل مجموعة عمل من الـدول الاعضـاء في اللجنـة (تونس والكويـت والمغـرب والجامعـة العربيـة والمنظمـة العربيـة للتربيـة والثقافـة والعلـوم لمتابعـة تطـورات الوضع لحين انعقاد اللجنة في نيوزيلندا في 23 يونيو 2007.

الجولان السوري المحتل

أكـدت مشـاريع القـرارات علـى دعم الدول العربية ومساندتها الحازمة لمطلب سـوريا العادل وحقها في استعادة كامل الجـولان العربـي السـوري المحتـل الى خـط الرابع مـن يونيـو 1967 والبناء على ما انجـز في اطـار مؤتمر السـلام الذي انطلـق فـي مدريـد 1991 ورفـض كل ما اتخذتـه اسـرائيلي من اجـراءات تهدف الـى تغيير الوضـع القانوني والطبيعي والديموغرافـي للجولان السـوري المحتل واعتبار الاجـراءات لتكريس سـيطرتها عليه باطلة وغيـر قانونية ولاغية وباطلة وتشكل خرقا للاتفاقيات الدولية وليثاق الامم المتحـدة وقراراتهـا وان اسـتمرار الاحتلال بشـكل تهديدا مسـتمرا للسلم والأمـن فـي المنطقـة والعالـم. وأكدت مشـاريع القمة الموقف العربي بالتضامن الكامل مع سوريا ولبنان والوقوف معهما فـي مواجهـة الاعتـداءات والتهديدات الاسـرائيلية المسـتمرة ضدهما واعتبار اي اعتـداء عليهمـا اعتداء على الامة.

وأدان العقوبـات الاقتصاديـة المفروضة على سوريا ودعم صمود المواطنين العرب في الجولان المحتل والوقوف الى جانبهم وادانـة الممارسـات والاسـتفزازات التي تقوم بهـا قوات الاحتلال ضد ابناء قرية الغجر السورية في الجولان المحتل بهدف تقسـيمها وتهجير سـكانها وبناء جدار يفصلهما عن اراضيهم وارزاقهم وطالب المجتمـع الدولي بالضغط على اسـرائيل لمنعها من تقسـيم القرية ووقف المعاناة لسكانها وأدانت القمة سياسـة اسرائيل التـي دمـرت عمليـة السـلام وأدت الى التصعيد المستمر للتوتر في المنطقة.

التضامن مع لبنان ودعمه

أكدت مشاريع القرارات على التضامن العربي الكامـل مع لبنـان وتوفير الدعم السياسي والاقتصادي للحكومة اللبنانية بمـا يحفـظ الوحـدة اللبنانيـة وامـن واسـتقرار لبنـان وسـيادته علـى كامل اراضيه والإشـادة بالدور الـذي يقوم به الجيـش اللبناني في الجنوب ودعم مهمة هـذا الجيش كمـا قررها مجلس الوزراء اللبناني لبسـط سـيادة الدولة على كامل اراضيها.

كمـا أكدت على ضـرورة تحقيق وقف اطلاق نار ثابـت ودائم وادانة الخروقات والانتهـاكات الاسـرائيلية وتحميـل اسـرائيل مسـؤولية هـذه الانتهـاكات ودعوة مجلس الامن الى تحمل مسؤولياته فـي الزام اسـرائيل التقيـد بوقف كامل لاطلاق النار ووقف انتهاكاتها للسـيادة اللبنانيـة برا وبحرا وجـوا كما يؤكد على حق لبنـان فـي مياهـه. ودعـم وتبني خطـة النقاط السـبع التـي تقدمت بها الحكومـة اللبنانيـة ودعـوة الامين العام للامم المتحـدة ومجلـس الامن الـى اخذ

المصـــــدر : اليوم
التـــاريخ : 27-03-2007 العـــدد : 12338
الصفحـات : 19 المسلسل : 116

اقتراح الحكومة بخصوص منطقة مزارع شبعا الوارد في هذه الخطة في الاعتبار لدى تقديم الامين العام للامم المتحدة لاقتراحاته حول هذا الموضوع.

واعتبر المجلس ما قامت به اسرائيل خلال عدوانها على لبنان يشكل جرائم حرب تستوجب ملاحقة مرتكبيها امام المراجع الدولية وتبني مشروع القمة خطة دعم لبنان في مرحلة اعادة اعماره وتطوير اقتصاده وبالتالي وضعها المجلس الاقتصادي الاجتماعي وحث الدول الى المسارعة في تنفيذ ذلك.

وأكد على دعم لبنان في حقه السيادي في ممارسة خياراته السياسية ضمن الاصول والمؤسسات الدستورية آخذا في الاعتبار حقه في اقامة علاقات مع الدول الشقيقة والصديقة على اساس الاحترام المتبادل للسيادة والاستقلال وحسن الجوار والمساواة وفي مطالبته بالافراج عن الاسرى الموجودين في السجون الاسرائيلية كرهائن ومطالبة المجتمع الدولي بالضغط على اسرائيل للافراد عنهم وتمكين مندوبي اللجنة الدولية للصليب الاحمر والمنظمات الانسانية من زيارة جميع المعتقلين بصورة مستمرة.

وفي اطار التوافق اللبناني على مبدأ اقامة المحكمة ذات الطابع الدولي والتأكيد على ان الكشف عن الحقيقة في جريمة الاغتيال الارهابية التي ذهب ضحيتها رئيس الوزراء رفيق الحريري ورفاقه وممثول المتهمين امام المحكمة ذات الطابع الدولي وفقا للنظام الذي سيعتمد للمحكمة وذلك في اطار توافق اللبنانيين على نظام هذه المحكمة. ودعت مشروعات قرارات القمة جميع الفئات والقوى اللبنانية الى الحوار الوطني على اساس ما تحقق على صعيد التوافق الوطني بهدف التوصل الى حلول تفوت الفرصة على كل من يريد العبث بأمن لبنان واستقراره الوطني ودعا جميع اللبنانيين الى بذل كل الجهود للوصول الى حل للازمة السياسية الراهنة والاضطرابات والانقسامات مما يمكنهم من درء المخاطر.

احترام وحدة وسيادة العراق

أكد المجلس على أن القصور العربي للحل السياسي والأمني لما يو اجهه العراق من تحديات يستند الى العناصر الرئيسية التالية: احترام وحدة وسيادة واستقلال العراق وهويته العربية والاسلامية ورفض اي دعاوى لتقسيمه مع التأكيد على عدم التدخل في شؤونه الداخلية. وان تحقيق الاستقرار في العراق وتجاوز الازمة الراهنة يتطلب حلا بناء وسياسيا متوازيا يعالج اسباب الازمة ويقتلع جذور الفتنة الطائفية و الارهاب وأكد على ان الحكومة العراقية حكومة وطنية لكل العراقيين حكومة وحدة وطنية واحترام ارادة الشعب العراقي بكافة مكوناته في تقرير مستقبله السياسي وان حل الازمة يقع في المقام الاول على الحكومة العراقية والقيادات السياسية العراقية ودعم وتعاون الدول العربية ودول الجوار في تفعيل جهود المصالحة الوطنية لتحقيق الاهداف التالية: العمل على توسيع العملية السياسية بما يحقق مشاركة اوسع لمختلف مكونات الشعب. مواجهة الدعوات الطائفية والعمل على ازالتها نهائيا ونبذ الفئات التي تسعى لاشعال هذه الفتنة والتصدي وعقد المؤتمر الوفاق العراقي الشامل في اسرع وقت ممكن ومناسب، والاسراع في اجراء المراجعة الدستورية والمواد الخلافية في الدستور بما يحقق الوفاق الوطني، مراجعة قانون اجتثاث البعث حتى لا تكون اليد للانتقام السياسي. التأكيد على المواطنة والمساواة فيهما كاساس لبناء العراق الجديد، الحرص على توزيع ثروة العراق بصورة عادلة على كل مناطق العراق وفئات الشعب كافة. وقيام الحكومة بحل مختلف الميليشيات في العراق والعمل على انهاء كل المظاهر المسلحة العدوانية وتسريع بناء وتأهيل القوات العسكرية و الامنية على اساس وطنية ومهنية وصولا الى خروج القوات الاجنبية كافة من العراق.

رحب بعقد الاجتماع العاشر لدول الجوار في بغداد في 10 مارس الماضي وبمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الامن وذلك تمهيدا لعقد الاجتماع الوزاري لدول الجوار والالتزام بوضع الفقرة 7 من قرار قمة الخرطوم موضع التنفيذ والاستجابة الفورية لمطلب العراق في اعادة فتح البعثات الدبلوماسية العربية في العراق. وتشجيع القيام بمبادرات عربية سياسية وشعبية كالزيارات وتبادل الوفود.

أكد المجلس على حق ليبيا المشروع في الحصول على تعويضات عما اصابها من اضرار مادية وبشرية بسبب العقوبات التي كانت مفروضة عليها والمطالبة بالافراج عن المواطن الليبي عبدالباسط المقرحي.

رفض العقوبات الأمريكية أحادية الجانب المفروضة على سوريا

المصـــــدر : اليوم
التـــاريخ : 27-03-2007 العـــدد : 12338
الصفحـات : 19 المسلسل : 116

رفض المجلس قانون ما يسمى (محاسبة سوريا) واعتبره تجاوزا لمبادىء القانون الدولي وقرارات الامم المتحدة وميثاق الجامعة وتفليبا للقوانين الامريكية على القانون الدولي والتضامن التام مع سوريا وتقدير موقفها الداعي الى تغليب لغة الحوار والدبلوماسية كاسلوب للتفاهم بين الدول وحل الخلافات فيما بينها ودعوة الادارة الامريكية الى الدخول بحسن نية في حوار بناء مع سوريا لايجاد انجح السبل لتسوية المسائل التي تعيق تحسين العلاقات بين البلدين.

وطلب مشروع قرار القمة من واشنطن اعادة النظر في هذا القانون الذي يشكل انحيازا سافرا لاسرائيل واكد على العلاقات الاخوية التاريخية بين لبنان وسوريا على قاعدة الاحترام المتبادل والاستقلال بما يخدم مصالح البلدين.

دعم السلام والتنمية والوحدة في السودان

أكد المجلس على أهمية مواصلة الحكومة السودانية والاتحاد الافريقي لجهوده لإرساء الامن والاستقرار في دارفور ودعوة الاتحاد الافريقي بالتعاون مع الامم المتحدة والجامعة العربية لرعاية الوساطة السياسية بين الحكومة وغير الموقعين على اتفاق ابوجا بهدف التوصل الى تسوية سياسية شاملة.

ورحب بنتائج القمة الرباعية التى عقدت في طرابلس في 21 نوفمبر بمبادرة من الرئيس الليبي شارك فيها رئيس السودان واريتريا وتشاد كما دعا الدول الى تنفيذ قرار قمة الخرطوم بشأن تحمل تكلفة قوات الاتحاد الافريقي في دارفور لمدة ستة شهور من 1 اكتوبر 2006 والبالغة 150 مليون دولار وطالب المشروع الدول العربية الافريقية بتعزيز مشاركتها في قوات ومراقبي بعثة الاتحاد الافريقي في دارفور والتأكيد على أن ارسال اي قوات اخرى الى دارفور يتطلب التشاور المسبق مع الحكومة. ورحب المجلس بقرار الاتحاد الافريقي ارسال قوات افريقية لدعم الاستقرار في الصومال ودعا الامانة العامة للجامعة مواصلة التنسيق مع الاتحاد الافريقي ولايجاد ضمان سرعة تنفيذ القرار الخاص بنشر قوات حفظ سلام في الصومال للمساعدة في توفير الاستقرار وتوفير الامن وانشاء ارضية للسلام وقيم الحوار والمصالحة الوطنية لكافة الاطراف الصومالية والترحيب بقرار الحكومة الاثيوبية سحب قواتها من الصومال ودعا الدول العربية الى تقديم مختلف الدعم للحكومة لتمثيلها في بناء مؤسسات الدولة وتحقيق الامن والاستقرار والمصالحة الوطنية الشاملة والترحيب بقرار الحكومة الانتقالية الدعوة الى عقد مؤتمر للمصالحة في 16 ابريل القادم. كما دعا الدول التي لم تسدد مساهماتها في الدعم الفوري الذي قررته قمة الجزائر وقدره 26 مليون دولار عن طريق صندوق الجامعة ومواصلة الجامعة في تقديم جهودها بمساعدة برنامج الامن لهذا الانمائي لتنفيذ برنامج لنزع سلاح الميليشيات وتقديم مليون دولار امريكي ورحب بجهود الجامعة والامن المتحدة الانمائي لتنفيذ مشروع تنمية قطاع الماشية الصومالية ودعوة الدول العربية الى رفع الحظر المفروض على صادرات الصومال. وطالب مشروع القمة بعقد اجتماع استثنائي لمجلس وزراء الخارجية العرب يسبقه كبار المسؤولين لدراسة وتقييم الجهود العربية لاخلاء منطقة الشرق الاوسط من الاسلحة النووية واسلحة الدمار الشامل الاخرى وان يركز المجلس على تقييم السياسة العربية التي اتبعتها خلال العقود الماضية في ضوء المتغيرات الدولية واعادة النظر فيها وجوانب النجاح واسباب الفشل وتحديد ما اذا كانت هذه السياسة تصلح اليوم في ظل الاوضاع الدولية القائمة واستمرار الدول العربية في المطالبة بانشاء منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل في الشرق الاوسط واقتراح آلية عملية لاخلاء الشرق الاوسط من اسلحة الدمار الشامل وخاصة تنفيذ قرار الشرق الاوسط الصادر عن مؤتمر مراجعة معاهدة منع انتشار الاسلحة النووية 1995 واقتراح البدائل المناسبة التي يمكن للدول العربية التحرك في اطارها في حالة اتخاذ المجتمع الدولي اي خطوات مناسبة لتنفيذ المبادرة العربية لاخلاء المنطقة من هذه الاسلحة وعدم تبني آلية لتنفيذ القرارات الدولية بهذا الشأن.

ووضع تصور عربي لكيفية التعامل مع الموقف في ضوء التوجه الاسرائيلي نحو كسر سياسة الغموض النووي التي اتبعتها في السنوات السابقة.

كما قرر المشروع تعليق اعمال اللجنة الفنية المعنية باعداد مشروع معاهدة لجعل الشرق الاوسط منطقة خالية من اسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي لحين اعادة تقييم السياسة العربية التي اتبعتها في السنوات الماضية في ضوء المتغيرات الدولية واعادة النظر فيها.